المفردات الداخلة في هذا الاستقراء، وتسميتها قواعد. فالقاعدة، في الدراسة الوصفية، ليست معيارًا، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية[١].

٤ ـ **المنهج الوصفي والنحو العربي**: إذا أمعنّا النظر في تاريخ دراسة اللغة العربية، على ضوء الدراسة الوصفية التي أوضحنا نشأتها ومنهجها وخصائصها آنفًا، وجدنا أن بداءة الدراسة عند نحاتنا القدماء، كانت محاولة جِدِّية لإنشاء منهج وصفي لدراسة اللغة، يقوم على جمعها وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها، للخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم[٢]. ويتمثَّل المنهج الوصفي لدى الدارسين العرب الأوائل فيما يلي[٣]:

١ ـ إنّ طبيعة الدراسة تقتضي في البدء، المنهج الوصفي وذلك بجمع اللغة ثم استقراء القواعد منها.

٢ ـ إنهم حدّدوا البيئة التي يصحّ أخذ اللغة عنها، فحصروها في مناطق البادية، معتبرين أن لغة الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثِّل اللغة العربية تمثيلاً صحيحًا لتعرّضها لمؤثِّرات أجنبية[٤].

٣ ـ إنّهم درسوا اللغة باعتبارها لغة «منطوقة»، لا لغة «مكتوبة»[٥].

٤ ـ إنّ الصفة الغالبة على تصنيفهم كانت تقريرية، في الغالب، وهذا ما نشاهده إجمالًا في أعمالهم المبكِّرة، وبخاصة في كتاب سيبويه، وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة، حين سئل في مجلس يونس، عن قولهم: «لأضربنَّ أيُّهم يقوم»، لِمَ يقال: لأضربنَّ أيَّهم؟ فقال: «أيّ هكذا خلقت»[٦]. و«هكذا خلقت» هي جوهر المنهج الوصفي.

٥ ـ إن دراستهم للغة شملت مستويات اللغة كافّة: الصوتية، والصَّرفية، والنحوية والدّلالية، وهذا ما يدعو إليه المنهج الحديث.

هذه حقيقة أوليّة أسجِّلها، وهي أن المنهج اللغوي عند العرب ابتدأ وصفيًا على العموم. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: هل بقي منهجهم كذلك؟

إنّ نظرة عجلى، في كتب النحويين، وبخاصة المتأخِّرة منها[٧]، تُظهر بوضوح، أن المنهج اللغوي، الذي انتهجه النحاة العرب، ما لبث أن تحوّل إلى منهج معياري صارخ، وتظهر هذه المعيارية الصارخة، في النواحي التالية:

١ ـ إنّ النحاة، بعد أن استقرأوا اللغة

---

(١) المرجع السابق. ص ٢٦.

(٢) المرجع نفسه. ص ٢٠.

(٣) انظر: عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية. ص ١٧٩ وما بعدها.

(٤) انظر: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أُخذ عن أهل الوبر» في كتاب ابن جني: الخصائص ٢/ ٥.

(٥) وكان اللغويون يذهبون إلى البادية ليأخذوا اللغة شفاهًا عن أصحابها (انظر مثلاً: ابن جني: الخصائص ١/ ٢٤١ـ ٢٤٢).

(٦) السيوطي: المزهر ٢/ ٣٧٣.

(٧) ككتب ابن هشام «المغني»، و«شرح شذور الذهب»، و«أوضح المسالك»؛ وكتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب الحريري درّة الغواص وغيرها.

استقراءً ناقصًا، واستنبطوا بعض القواعد النحوية، عمدوا إلى فرض هذه القواعد على اللغة، بدل أن يخضعوها هي نفسها إلى اللغة. فأخضعوا الصواب والخطأ، في الاستعمال، لمجموعة من القواعد فرضوها على اللغة.

وكانوا كلما دهمتهم الأمثلة التي تعارضهم، لجأوا إلى تأويلها أو وصفها بأنها شاذة(١) أو نادرة(٢) أو أن صاحبها قد أخطأ. وهكذا كانوا يذكرون القاعدة ثم يُتبعونها بأمثلة خارجة عليها متناولينها بالتأويل النافر والتمحّل البعيد، كي تستقيم مع قواعدهم(٣)، فإن أعياهم التأويل والتمحّل، حكموا بالقلّة أو الشذوذ أو الخطأ. والغريب العجيب أن القرآن الكريم نفسه لم يسلم من تمحّلات النحويين وتأويلاتهم وتخريجاتهم، مع إجماعهم على أنه أفصح كلام عربي على الإطلاق وأنه في ذروة البلاغة(٤).

وغنيٌّ عن البيان، أن المنهج الوصفي، لا يتبنّى الافتراضات أو القواعد، إلا بعد إخضاعها للتجربة والتدقيق، وأن همّ الباحث فيه، أن يشرح ما يقع تحت نظره شرحًا وصفيًّا موضوعيًّا، دون أن يدّعي أن هذا القول جائز، وذلك لا يجوز؛ لأن همّه وصف اللغة لا فرض القواعد. وعندنا أن القول بالجائز والخطأ والصواب، أمر ضروري في التعليم، فلولاه تفسد اللغة، ولكن يجب أولاً استقراء اللغة استقراءً كاملاً، ثم إخضاع القواعد للغة، لا العكس وذلك بغية التثبّت من سلامتها.

(١) مما عدّوه شاذًّا ما ذكروه من «فَعُل» فهو «فاعل» نحو: «طَهُر، طاهر ـ شعُر، شاعر ـ حمُض، حامض». ولهذا نظائر كثيرة. وبالرغم من كثرة النظائر قال النحاة بشذوذ هذه الصيغ مع شيوع استعمالها في كل عصور اللغة إلى يومنا هذا.

(٢) منع النحاة مثلاً جمع «مفعول» على «مفاعيل»، و«فَعْل» الصحيح العين على «أفعال» جمعًا قياسيًّا، وحجّتهم في ذلك أنّ ما ورد منهما قليل نادر، لكن الأب أنستاس الكرملي العضو السابق بالمجمع اللغوي القاهري، عثر على عشرات من جمع «مفعول» على «مفاعيل»، كما أظهر أنّ ما سُمع عن الفصحاء من جموع «فَعْل» الصحيح العين، على «أفعال»، أكثر مما سُمع من جموعه المطّردة، على «أفعُل» أو «فِعال» أو «فُعول»، ومنها: «بحث، أبحاث ـ سَجْع، أسجاع ـ شكل، أشكال ـ فَرْخ، أفراخ ـ حمْل، أحمال ـ زَنْد، أزناد ـ شخص، أشخاص ـ لفظ، ألفاظ ـ رأي، آراء ـ لحظ، ألحاظ». (انظر: عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧١. ص ٦٩؛ وعباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١. ص ٣٨).

(٣) وبخاصة عندما قرر النحاة أن المبتدأ لا يكون نكرة، وأن الحال لا تكون معرفة، وأن التمييز لا يتقدم على عامله، وأن المستثنى بإلا في كلام تام يجب نصبه، وأن بعد إذا الفجائية يجب أن يأتي الاسم مباشرة.

(٤) يقول ابن حزم الأندلسي: «لا عجب أعجب ممّن إن وجد لامرىء القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطرّماح، أو لأعرابي أسدي، أو سلمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب... لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض. ثم إذا وجد لله تعالى، خالق اللغات وأهلها، كلامًا لم يلتفت إليه، ولا جعله حجّة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفه عن موضعه، يتحيّل في إحالته عما أوقعه الله عليه». ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل. ط ١، المطبعة الأدبية، القاهرة، ١٣١٧ـ ١٣٢١هـ، ٣/ ١٩٢.

٢ ـ إن النحاة العرب، وإن كانوا قد شملوا بدراساتهم مستويات اللغة كافة (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية)، قد خلطوا هذه المستويات خلطًا شديدًا، كما نرى في المؤلّفات النحوية الباكرة والمتأخّرة على حد سواء[١]. ومن المعروف أنّ المنهج الوصفي يدرس هذه المستويات كلًّا على حدة.

٣ ـ إنّ النحو العربي، بخلاف المنهج الوصفي، اعتمد معايير مختلفة في تحليل التنظيم اللغوي، ففي تقسيم الكلمات العربية مثلاً، نجد أنّ بعضهم اعتبر المبنى أو الشكل أساسًا للتقسيم[٢]، في حين قسّمها آخرون على أساس المعنى أو الوظيفة[٣]. كذلك في تقسيمهم للفعل، أعطوا لقب «الماضي» للفعل الذي يدلّ على حدث وقع في زمن مضى، ولقب «المضارع» للفعل الذي يضارع في حركاته وسكناته الاسم. أي: أنّ الاعتبار الذي وضع به لقب «الماضي» اعتبار زمني، وهو في المضارع اعتبار شكلي[٤].

٤ ـ شمل النحاة العرب بدراساتهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة، تمتد طوال ثلاثة قرون[٥]، وفي مدّة كهذه لا يمكن أن تثبت اللغة من نواحي البنية والنطق[٦]. وقد رأينا أنّ المنهج الوصفي يميِّز بين الدراستين: التعاصرية أو التزامنية Synchronique والتعاقبية أو التاريخية Diachronique.

٥ ـ عمد النحاة العرب إلى لهجات متعدِّدة[٧]، فخلطوا بينها محاولين إيجاد نَحْوٍ عامٍّ لها جميعًا[٨]. والمنهج الوصفي يدرس

---

(١) لكننا لا نعدم بعض المحاولات في فصل هذه المستويات، فقد ظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات اللغوية مثل كتاب «سر صناعة الإعراب» لابن جني (تحقيق مصطفى السقا وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤). كما ظهرت كتب مفردة للدرس الصرفي، مثل تصريف أبي عثمان المازني وشرح ابن جني له في المنصف (تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٠٥٤).

(٢) ومنهم ابن مالك الذي يقول:

بِالجَرِّ والتَّنوينِ وَالنِّدا وألْ ومُسْنَدٍ للاسم تَمْييزٌ حَصَلْ
بِتا فَعَلْتَ وأتَتْ ويا افعلي ونون أقْبِلَنَّ فَعلٌ ينجلي
سواهما الحرفُ كهَلْ وفي ولَمْ فعلٌ مضارعٌ يلي لم كيشَمْ

ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط ١٤، مطبعة السعادة، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٤، ١/ ١٦ و٢٢ و٢٣.

(٣) ومن هؤلاء ابن هشام الذي يعرِّف الاسم بأنه ما دلّ على معنى في نفسه، والفعل بأنه ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والحرف ما دلّ على معنى في غيره. (ابن هشام: شرح شذور الذهب. دار الكتب العربية ـ دار الكتاب، بيروت، لا.ت. ص ١٨).

(٤) عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية. ص ٦١.

(٥) أي: من حوالى مئة وخمسين عامًا قبل الإسلام إلى انتهاء ما يسمّونه بعصر الاحتجاج.

(٦) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية. ص ٢٥.

(٧) هي لهجات قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. (انظر: السيوطي: المزهر ١/ ٢١١).

(٨) ولعلّ الذي دفعهم إلى ذلك محاولتهم فهم القرآن الكريم. (انظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٥١ـ ٥٢).

كل لهجة على حدة، ثم يقعّدها من ناحية الصوت والصرف والنحو والدلالة.

٦ ـ إن المفكّرين العرب افتتنوا بالمنطق الأرسطي[١]، إذ اعتبروه سِمة الثقافة، وراحوا يطبّقونه على علومهم، وبخاصة على علم النحو[٢]، حتى أصبح كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه[٣]. وكي نُظهر أثر الفلسفة في النحو، سنتناول بالبحث ثلاث نقاط: العلّة، والعامل، ومسألة الجوهر.

أ ـ العلّة: إن همّ المنهج الوصفي الوحيد هو تقرير الحقائق اللغوية، حسبما تدل عليها الملاحظة، دون محاولة تفسيرها بتصوّرات غير لغوية. أما المنهج المعياري، أو النحو التقليدي، فيهتم أساسًا بمعرفة العلّة. فأمام جملة: «جاءَ الرجلُ» مثلاً، يتّفق المنهجان في أن «جاء» فعل ماضٍ مبني على الفتح، وأن «الرجل» فاعل «جاء» مرفوع بالضمة، لكنهما يختلفان في الإجابة عن السؤالين: لماذا بُني الفعل؟ ولماذا رفع الفاعل؟ فبينما تقول المدرسة الوصفية: لا تعليل لبناء الفعل ولرفع الفاعل سوى نطق العرب، تذهب المدرسة المعيارية إلى تعليل البناء في الفعل والرفع في الفاعل، فتقول: إنّ الأسماء أقوى الكلمات وأرفعها قوّة ومرتبة، لذلك أُعربت، أما الأفعال فأحداث تصدر عن الذوات، فهي تأتي في مرتبة ثانية من القوة والرفعة، لذلك بنيت. وعن علّة رفع الفاعل تقول: إنّ الفاعل رُفِع كي يخالف المفعول به، أي: للتفرقة بينه وبين المفعول به، هذا منصوب، لذلك يجب

(١) اعتبر اليونانيُّون لغتهم منطقية مطّردة، فطبّقوا مقاييس اللغة في تقعيدها. ثم حذا حذوهم اللغويون الأوروبيون القدماء في دراسة لغاتهم. فالمُعلّمة الأميركية أو الإنكليزية «عندما تعلّم الأولاد تحليل الجملة وإعرابها ـ حسب الأسلوب القديم [تغيَّر هذا الأسلوب اليوم] ـ تستعمل المنطق الإغريقي أو المصطلح الإغريقي، وتلميذها لا يفقه شيئًا من ذلك. مثاله إعراب جملة The boy ate an apple (أكل الولد التفاحة). تقول لهم boy المبتدأ (subject) وهو في حالة الرفع (Nominative case) وapple المفعول به لفعل ate وهو في حالة النصب (objective or accusative Case)، ولكن هذا الولد الذي لغته غير معربة، لا يفقه معنى لكلمة «مرفوع»، و«منصوب»؛ لأنه لا يرى علامات لهذه الحالات الإعرابية. إن لفظة boy لا تتغيّر سواء أتت مبتدأ، مفعولاً به، أم بعد حرف جر، إنها تلزم حالة واحدة: boy، فما معنى قول المعلّمة إنها في حالة الرفع؟ المعلّمة لا تزال تعلم الإنكليزية كما كان الإغريق يعلّمون أطفالهم اللغة الإغريقية وبالمصطلح ذاتهما [والصحيح نفسيهما]، أما الألماني الذي يعرف الإعراب، فقد لا يستغرب ذلك؛ لأنّ أداة التعريف للمذكر المفرد في لغته (مثلاً) تكون: der في حالة الرفع، وden في حالة النصب، وdes في حالة الإضافة، وdem في حالة من أحوال الجر. ولذا تجد في الغرب نقمة عند الاختصاصيين، في تعليم اللغات، حسب المنطق الإغريقي، وحسب المصطلح الإغريقي، أولاً لأن لكل لغة قواعدها، وثانيًا لأن اللغة ليست منطقية قياسية كما كان الإغريق يدّعون» (أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٢٩ـ ١٣٠).

(٢) لبيان أثر المنطق الأرسطي بالنحو العربي، انظر: علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي. دار الثقافة، بيروت، لا.ت. ص ١٠٧ـ ١٤٢؛ وعبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٦٤ـ ١٠٧.

(٣) يروى أنّ أحدهم سمع جدل النحاة، فلم يفهم شيئًا، فخرج من مجلسهم وهو يقول: «إنهم يتكلّمون في كلامنا بكلام ليس من كلامنا» (انظر: محمد القصّار: مدخل جديد إلى تعليم القواعد العربية». جريدة النهار، بيروت، العدد ١٣٤٢٤، تاريخ ٢١/ ١/ ٧٨. ص ١١، العمود ١ و٢).

أن يكون الفاعل مرفوعًا. وإذا سأل سائل: لماذا لم يكن العكس، فننصب الفاعل ونرفع المفعول به؟ يجيب أصحاب هذه المدرسة، بأنّ الفاعل في الكلام أقلّ من المفعول به، وبأن الضمّة حركة ثقيلة، لذلك أعطوا الحركة الثقيلة ـ أي: الضمة ـ للفاعل، والحركة الخفيفة ـ أي: الفتحة ـ للمفعول به؛ لأنه أكثر دورانًا على اللسان، فتكون النتيجة شيوع الفتح في الكلام لا الضم، وهذا أسهل وأشهى[١].

ولعلّ ما قاله النحاة في تعليل منع الكلمات غير المنصرفة من الصرف، خير مثال على فلسفة العلّة التي آمنوا بها وطبّقوها على النحو. إذ قال هؤلاء: إنّ الفعل ثقيل على اللسان لقلّة استعماله بالنسبة إلى الاسم[٢]. وكثرة استعمال الاسم سبب في خفّة النطق به، ومن أجل هذه الخفّة دخله التنوين الذي هو علامتها، ولم تقبل الأفعال التنوين لثقلها. ثم تدرّجوا إلى القول: بأنّ في كل فعل ظاهرتين فرعيتين، الأولى: لفظية، وهي اشتقاقه من المصدر، والثانية: معنوية، وهي حاجة الفعل إلى فاعل[٣]. فالأسماء غير المنصرفة تجتمع فيها حسب زعمهم علّتان: لفظية ومعنوية، وبهاتين العلّتين تشبه الفعل فتمتنع، مثله، من الصرف. فكلمة «فاطمة» مثلاً تمنع من الصرف لعلّتين، الأولى: لفظية، وهي التأنيث الذي هو فرع التذكير، والثانية: معنوية، وهي العلمية التي هي فرع التنكير[٤].

وقد افتتن النحاة بنظرية العلّة، حتى أنهم أفردوا كتبًا خاصة لها[٥]، وربما كانت هذه

---

(١) انظر: أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٣٤، وص ١٤٦ـ١٤٧؛ ومحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. مطبعة السعادة بمصر، ١٩٣٧. ص ١٦٢.

(٢) فالفعل لا يستعمل إلا مع اسم، أما الاسم فقد يستعمل مع الفعل أحيانًا، نحو: «زيد جاء»، ومع الاسم أحيانًا أخرى، نحو: «سمير أخي». والفعل لا يوجد منفردًا، بل في كلام مركب، أما الاسم فقد يدلّ بمفرده على مسمّى.

(٣) فالمشتق فرع والمشتق منه أصل، والاحتياج فرع وعدمه أصل.

(٤) لكن إن كانت مشابهة الفعل هي علّة منع الاسم من الصرف، فلماذا لا يمنع اسما الفاعل والمفعول من الصرف، مع أن مشابهتهما للفعل ظاهرة بوضوح؟ وإن كان النحاة قد منعوا من الصرف، الوصف الذي على وزن «فعلان» ومؤنثه «فعلى»، ومثّلوا على ذلك بكلمات: «عطشان»، و«غضبان»، و«سكران»، فإن المعاجم اللغوية العربية، تأتي لهذه الأسماء بمؤنث على وزن «فعلانة» (عطشانة، غضبانة، سكرانة)، فأيهما نصدق: المعاجم أم النحاة؟ وإن كانت الأعداد العشرة التي على صيغة «فُعال» أو «مَفْعَل» ممنوعة من الصرف؛ لأنها معدولة عن اسم آخر، حسب ما ذهب إليه النحاة، فما الدليل على أن العرب الأوائل قد عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرّر إلى استعمال العدد المعدول؟ ولماذا استعمل العرب الأسماء المعدولة مصروفة تارة، وبغير صرف تارة أخرى؟ يقول عباس حسن في كتابه «النحو الوافي» (دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٩، ١/ ٣٤ هامش الرقم ١): إن كل كلام النحاة في تعليل منع الصرف «مدفوع بأن السبب الحق في تنوين بعض الأسماء، وعدم تنوين بعض آخر، أن العرب الفصحاء، نطقت بهذا منونًا، وبذاك غير منوّن. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر كمراعاة لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية».

(٥) ككتاب «العلل في النحو» لمحمد بن المستنير المشهور بقطرب، المتوفى في السنة ٢٠٦هـ؛ وكتاب «علل =

الكتب موضوعًا ذا قيمة يكتبون فيه، ويتّخذون منه وسيلة امتحان واختبار[١]، حتى أصبحت سببًا في كثرة الآراء وتضاربها[٢].

والحق أن بعض النحاة رفض فلسفة العلّة[٣]، فلم يأخذ إلا بالعلل الأوائل[٤] التي رآها، عن حقّ، ضرورية للتعليم، وهذا ما تدعو إليه المدرسة الوصفية. لكن هؤلاء بقوا قلّة ضئيلة؛ لأن العرب كانوا مفتتنين بالفلسفة

= النحو» لبكر بن محمد المازني، المتوفى في السنة ٢٣٧هـ، أو السنة ٢٤٨هـ.

(١) انظر: مازن المبارك: النحو العربي، العلّة النحوية، نشأتها وتطورها. ط ٢، دار الفكر، ١٩٧٤. ص ٧١.

(٢) إن مشكلة كثرة الآراء وتضاربها، لا يكاد يسلم منها أيّ باب نحوي، حتى أنك تستطيع، في معظم الأحيان، عندما ترى رأيًا، أن تقول: إنّ هناك رأيًا آخر يناقضه، من غير أن تكلّف نفسك مشقّة الاطلاع والجري وراء هذا النقيض، وحتى أصبحت حجة النحاة مثلًا يضرب على الضعف والهزال، فقيل: «أوهى من حجة نحوي»، كما قال أحد الشعراء (من السريع):

تَـرْنُـو بِـطَـرْفٍ سـاحِـرٍ فـاتِـرٍ أَضْـعَـفُ مِـنْ حـجَّـةِ نـحـويِّ

(عن ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧. ص ٨٠).

(٣) يقول ابن حزم الأندلسي: إن علل النحو «كلها فاسدة لا يرجع منها إلى الحقيقة ألبتّة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذي يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا ـ مع أنه تحكّم فاسد متناقض ـ فهو أيضًا كذب؛ لأن قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا... شيء يعلم كل ذي حسّ أنه كذب لم يكن قط... ولا كانت العرب عليه مدّة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك». (عن سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي. دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩. ص ٤٥ـ ٤٦). ويقول ابن سنان الخفاجي: «إنّ النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه... فأما طريقة التعليل، فإنّ النظر إذا سلّط على ما يعلّل به النحويون، لم يثبت معه إلا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحصِّل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك». (ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة. ص ٣١، وقد أخذنا قوله عن عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث. ص ١٤٤). أما ابن جني فزعم تخصيصه قسطًا وافرًا من كتابه «الخصائص» للدفاع عن العلّة النحوية، فقد قسّم العلل إلى قسمين: «أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمّله، إلا أنه على تجشّم واستكراه». كما أنكر علّة العلّة أو العلل الثواني وما بعدها، واعتبرها شرحًا وتتميمًا للعلة الأولى. وهو يرى أن وجود علة للعلة يقتضي وجود العلل الثوابت وما بعدها، وهذا التكلف يؤدي إلى تصاعد عللي يؤدي إلى هجنة في القول. (ابن جني: الخصائص ١/ ٨٨، ١٧٣). كذلك قسّم الزجّاجي العلل النحوية إلى تعليمية، وهي ضرورية لتعليم النحو، وقياسية، وهي ضرورية لنماء اللغة، وجدلية نظرية ليس للغة منها نفع إذ إنها تدخل في باب النظر والجدل، وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاخر وسلاح اختبار وتناظر. (انظر كتابه: الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. دار الفكر، ١٩٧٤. ص ٦٤). وكذلك دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث (انظر كتابه: الرد على النحاة. ص ١٥١ـ ١٥٥).

(٤) العلّة الأولى هي أن تعلّل رفع كلمة «التلميذ» مثلًا في قولك: «نجح التلميذُ» بكونها فاعلًا. أما العلّة الثانية فهي تعليل رفع الفاعل بالرغبة في التفريق بينه وبين المفعول به. وأما العلّة الثالثة فهي تعليل عدم نصب الفاعل، لكون الضمّة ثقيلة في النطق، ولكون الفاعل أقل تواترًا من المفعول به، فأُعطيت الضمّة وهي أثقل من الفتحة ـ حسب النحاة ـ إلى الفاعل؛ لأنه أقل تواترًا من المفعول به.

والمنطق اليونانيين.

ب ـ العامل: إن قضية العامل خير مثال على إقحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللغة. فمن المعروف أنّ اللغة العربية مُعرَبة، وأن أواخر معظم الكلمات فيها[١]، تتغيَّر تبعًا لموقعها في التركيب، أي: لوظيفتها النحوية. وللباحث أمام ظاهرة الإعراب موقفان: موقف الواصف المقرّر، وموقف المتفلسِف الذي يحاول أن يجد الأسباب والعلل لهذه الظاهرة. وقد اتخذ النحاة العرب الموقف الثاني، فقالوا: إنّ سبب الإعراب عامل يسبب الرفع والنصب والجزم والجر. والعوامل عندهم سماعية، وكلّها لفظية، وقياسية، وهي إما لفظية وإما معنوية[٢].

وتقدير العامل كان سببًا من أسباب الخلاف بين النحاة، إذ إنّ هؤلاء لم يختلفوا في أن المبتدأ والخبر مرفوعان مثلاً، بل اختلفوا في عامل رفعهما[٣]، وربما أصبحت فكرة العامل المحور الذي دار حوله النحو، حتى إنّ بعضهم أطلق اسم العوامل مريدين بها النحو كله[٤]، وأن بعضًا آخر كانوا يفضلّون، على أساسها لهجة على أخرى[٥].

والحق أن بعض النحاة، رفضوا نظرية العامل[٦]، لكن رفضهم لم يؤثّر في مسيرة

(١) الكلمات المعربة هي الفعل المضارع الذي لم تتّصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة. وجميع الأسماء إلا قليلاً منها (كالأسماء المنتهية بـ«ويه»، نحو: «سيبويه» والتي على وزن «فعال»؛ نحو: «وبار»؛ وبعض أسماء الإشارة والاستفهام وغيرها).

(٢) انظر أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٤٤.

(٣) قال البصريون: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ. وقال الكوفيون: إن المبتدأ مرفوع بالخبر، وإن الخبر مرفوع بالمبتدأ فهما يترافعان. وكذلك اختلفوا في عامل النصب في المفعول به، فقالت فئة: إن العامل هو الفعل أو شبهه، وقالت فئة ثانية: هو الفاعل وحده، وذهبت ثالثة إلى أنه الفعل والفاعل معًا، وذهبت رابعة إلى أنه معنى المفعولية. وفي عامل النصب في المفعول معه تراوحت آراء النحاة بين ما تقدمه من فعل ونحوه، والواو، وفعل مضمر بعد الواو، والخلاف. أما في عامل النصب في المفعول المطلق فقد اختلفوا فيه على ثلاثة عشر قولاً. وإذا نحن قرأنا كتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف» لوجدنا أن أكثر خلاف الكوفيين والبصريين ينحصر في تقدير العامل.

(٤) كما فعل الجرجاني حين أطلق على رسالته اسم «العوامل المئة» وكانت شاملة لجميع أبواب النحو.

(٥) قالوا مثلاً: إن لغة تميم في إهمال «ما» أقيس من لغة الحجاز في إعمالها؛ لأن «ما» غير مختصّة بالاسم، وغير المختصّ لا يعمل.

(٦) من هؤلاء: ابن جني الذي يقول في كتابه «الخصائص» (١/ ١٠٩ـ ١١٠): «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صحّة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح». كذلك أخذ ابن مضاء القرطبي فكرة إلغاء نظرية العامل عن ابن جني فوسّعها وأخرجها في شكل نظرية دعمها بالأدلّة والبراهين. (انظر: كتابه: الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. ص ١٩ وما بعدها). ولرفض ابن جني وابن مضاء القرطبي نظرية العامل، اعتبرهما أنيس فريحة رائدي المدرسة الوصفية الحديثة (انظر كتابه: =

المنهج النحوي المعياري، لافتتان العرب، كما ذكرنا، بالفلسفة اليونانية. ولا شكّ في أن هذه النظرية، قد أدخلت في النحو العربي، ما ليس منه، من صعوبات ومشاكل[١]، وقد كثر الداعون إلى رفضها في العصر الحديث[٢].

ج ـ مقولة الجوهر: هذه المقولة هي إحدى مقولات أرسطو العشر[٣]، وقد طبّقها العرب على نحوهم فاعتبروا الجذر الثلاثي أصل الأفعال والأسماء غالبًا، ثم اختاروا وزن «فعل» ميزانًا، فقالوا: إن أصل «قام» مثلاً هو «قَوَم»، وأصل «مدَّ»، «مَدَدَ»، و«قاضٍ» أصلها قاضي... إلخ. وكما أن للمفرد جوهر كذلك للجملة، ففي قولك: «في المدرسةِ معلِّم» مثلاً، يعتبر النحاة أن جوهر الجملة ناقص، لذلك يقدِّرون خبرًا محذوفًا تقديره «موجود» أو «مستقر»، أو «كائن»... إلخ. ونظرية الجوهر، أدَّت بالنحاة إلى القول بالإعراب التقديري[٤]، والإعراب على

تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، اقتراح ونموذج. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٥٩. ص ٤٠ـ ٤١).

(١) إذ أدَّت إلى البحث في شروط العوامل، وفي مسائل كثيرة تتفرّع عنها، كالذكر والحذف، والتقديم، والتأخير، والتأويل، والافتراض، والتنازع، والاشتغال، وقضايا فرعية أخرى، وحدود منطقية تكلّفها النحاة لا تقع تحت حصر. ففي باب التنازع مثلاً قدَّروا في مثل قولك: «وقف وتكلّم الخطيب» ضميرًا مستترًا في محل رفع فاعل لأحد الفعلين: «وقف» و«تكلّم» على أن يكون فاعل الفعل الثاني «الخطيب»، والذي دفعهم إلى التقدير، قولهم: إنه لا يجوز تسليط عاملين على عامل واحد. وفي باب الاشتغال قدَّروا في مثل قولك: «هلاّ سميرًا أدَّبْتَه» فعلاً محذوفًا يفسِّره الفعل الظاهر، فعل النصب في «سميرًا»، والتقدير عندهم: «هلاّ أدَّبْتَ سميرًا أدبته»، والذي دفعهم إلى هذا التقدير قولهم: إنه لا يجوز أن يعمل الفعل «أدَّبْتَ»، في المثل السابق، في معمولين: الهاء في «أدَّبته»، و«سميرًا».

(٢) من هؤلاء: إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وعباس حسن، وإبراهيم السامرائي، وأنيس فريحة. انظر على التوالي:
- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥.
- مهدي المخزومي: في النحو العربي ط ١، المكتبة العصرية، صيدا. ١٩٦٤ ص ١٦.
- عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٢١٤ـ ٢١٥.
- إبراهيم السامرائي: النحو العربي، نقد وبناء. دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨. ص ٢٠٠.
- أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٤٣ـ ١٤٥.
وأكثر الناس تمسّكًا بالتراث القديم، باتوا مقتنعين أن المتكلّم هو المحدث للحركات، تمامًا كما هو المحدث للأصوات والحروف والكلمات، فليست العوامل هي التي ترفع وتنصب وتجر، إنما هي التي توجب هذه العلامات، فكأنها آلات في العمل. وقد نسب الفعل إليها (انظر: محمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة. ص ٨١ـ ٨٢).

(٣) وهي الجواهر (substance)، والكم (quantité)، والنوع أو الكيف (qualité)، والعلاقة أو الإضافة (relation)، والأين أو المكان (place)، والمتن أو الزمان (temps)، والوضع (position)، والملك (possession)، والفعل (action)، والانفعال (passion) (عن أنيس فريحة: نظريات في اللغة. ص ١٣١).

(٤) كتقدير المصدر المؤول بعد الحروف المصدرية، والتقدير في الكلمات المعتلّة الآخر، أو التي في آخرها حركة تمنع ظهور حركة الإعراب الحقيقية.

المحل[١]، واعتبار «الجملة الخبرية» أساس البحث اللغوي في الجمل، معتبرين الأنماط الأخرى من الجملة، أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخبرية، مما اضطرّهم إلى القول بالتقدير والإضمار والتأويل والحذف وما إليها[٢].

أمّا المدرسة الوصفية فتقول: إن الفعل في العربية يأتي على أوزان مختلفة (نحو: درس، باع، قال، مَدَّ، دعا، بكى، زلزل، أكرم، استغفر... إلخ) لا على وزن واحد، وأنّ الإعراب والبناء هما من خصائص الكلمات المفردة، أما التركيب فلا يكون معربًا ولا مبنيًا، ولا داعي للإعراب التقديري، وأنّ أنماط الجملة، يجب دراستها على أساس أنها أشكال قائمة بذاتها: لا على أساس اعتبارها أشكالاً «منحرفة» من الجملة الخبرية[٣].

وفي ختام هذا الفصل، لا بدّ من الإشارة، إلى أنه بالرغم من إفاضة الوصفيين في شرح جوانب «النقص» في النحو التقليدي، فإن هذا النحو ما زال سائدًا في مراحل التعليم المختلفة؛ لأن النحو الوصفي لم يقدِّم حتى الآن نحوًا شاملاً يضارع ما قدّمه التقليديون[٤]. وعليه نميل إلى الدعوة لإعادة النظر في النحو التقليدي الذي نعلِّمه لتلامذتنا اليوم، وذلك بدرس اللغة من جديد على أساس المنهج الوصفي التقريري، بغية تبسيط قواعدها، دون المساس بأي شيء منها، ولا يخفى ما لتبسيط قواعد النحو من أثر في تحبيب اللغة العربية للنشء العربي، والإقبال بالتالي، على دراستها وإنمائها.

منهج السالك إلى ألفية ابن مالك

انظر: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك.

المنهج المعياري في اللغة

انظر: المنهج الاستقرائي الوصفي في دراسة اللغة.

المَنْهَجة

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة قول الكتّاب: «مَنْهَجَ الباحثُ بَحْثَهُ»، بمعنى: رسَمَ له طريقًا معيَّنَة، وجاء في قراره:

«يجري في الاستعمال مثل قولهم: «مَنْهَجَ الباحثُ بحثَهُ»، أي: رسم له طريقًا معينة.

ولفظ الفعل هنا يُوحي بأنه رباعي على «فَعْلَل»، ويقتضي ذلك أن تكون الميم أصلية.

---

(١) ويكون هذا الإعراب في الاسم المبني، وفي الجملة عندما يكونان في موقع من التركيب يتطلّب ذكر الحالة الإعرابية.

(٢) أكثر ما يظهر القول بالحذف والتقدير، في إعراب صيغتي التعجب، وفي عبارات، نحو: «أهلاً وسهلاً»، و«سقيًا ورعيًا»، و«يا ترى»... إلخ.

(٣) لعل ما قالت به المدرسة المعيارية القديمة في التقدير والإعراب على المحل، هو الأنسب من الناحية التعليمية، أي: من ناحية تعليم اللغة. لكن هذه المدرسة أسرفت في تخريج بعض الأساليب العربية، على أساس أنها «جمل خبرية»، وربما كان من المفيد دراسة هذه الأساليب على أنها صيغ عربية وردت في الاستعمال، دون أن نتعسّف في إعرابها.

(٤) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث. ص ٤٨.